

سياسات وإجراءات الضوابط المتعلقة بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال





# سياسات وإجراءات الضوابط المتعلقة بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال

تهدف هذه السياسة إلى توفير إرشادات حول عملية القيام بتقييم المخاطر على مستوى الجمعية كما أنها توضح بشكل خاص المبادئ العامة التي يمكن أن تكون بمثابة إطار مفيد عند تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أن الجمعية تسعى إلى تحديد وتحليل وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتكون بمثابة الخطوة الأولى لمعالجة هذه المخاطر وتتكون المنهجية المتبعة بالجمعية من ثلاثة مكونات رئيسية تتمثل في التهديدات ونقاط الضعف والعواقب.

ويعد الهدف الرئيس من قيام الجمعية بإجراء عملية التقييم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال التالي:

يمكن تقسيم عملية تقييم المخاطر إلى سلسلة من الأنشطة والمراحل وتتمثل في تحديد
المخاطر وتحليلها وتقييمها ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة تلك المخاطر:

#### ١- تحديد المخاطر:

تبدأ عملية تحديد المخاطر بوضع قائمة أولوية بالمخاطر المحتملة أو عوامل المخاطر التي تمثل نقاط الضعف المعروفة أو المشتبه بها بالجمعية والتي تعتبر من مسببات مخاطر عسل الأموال وتمويل الإرهاب.

#### ٦- تحليل الأولويات وتقليل المخاطر

وتكون بدراسة طبيعة المخاطر أو عوامل المخاطر التي تم التعرف عليها في تحديد المخاطر، والهدف من ذلك هو الفهم الشامل لكل المخاطر وتحديد أولويات العمل.

#### ٣- تقييم فاعلية الاستراتيجيات والسياسات المتبعة لتقليل المخاطر

تهدف هذه العملية للتركيز على المخاطر التي تم تحليلها في المرحلة السابقة ووضع استراتيجيات لتقليل ومنع المخاطر، حيث يوجد أساليب عدة في التعامل مع المخاطر مثل الوقاية أو تخفيفها أو قبولها، فإن أنسب هذه الأساليب هي الوقاية.

Issuing Date	10/1/2021	تاريخ الإصدار
Issuing No.	002	رقم الإصدار



### ٤- اتخاذ قرارات وتوصيات مناسبة

## ستقوم الجمعية بتطبيق الإجراءات التالية في حال توفرت شكوك تجاه متبرع أو داعم:

- التحقق من هوية الداعم أو المتبرع من خلال المستندات الأصلية التي توضح هوينه مثل (بطاقة الهوية الوطنية سجل الأسرة.....)
- التدقيق المستمر في جميع العمليات المالية لضمان عدم الاشتباه في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب
  - الاستجابة لكل ما تطلبه الإدارة العامة للتحريات المالية من معلومات إضافية.
- في حالا الاشتباه في مصداقية أية معلومة قدمها المتبرع أو الداعم تلتزم الجمعية بإبلاغ الإدارة العامة التحريات المالية فوراً وبشكل مباشر، وتزودها بتقرير مفصل يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتوافرة لديها عن تلك العملية والأطراف ذات الصلة، وإنهاء العلاقة مع المتبرع أو الداعم فوراً.
- يحظر على الجمعية وأي من مديريها أو أعضاء مجلس ادارتها أو إداراتها التنفيذية أو الإشرافية أو العاملين فيها، تنبيه العميل أو أي شخص آخر بأن تقريرًا بموجب النظام أو معلومات متعلقة بذلك قد قدمت أو سوف تقدم إلى الإدارة العامة للتحريات المالية أو أن تحقيقًا جنائيًا جار أوقد أجري، ولا يشمل ذلك عمليات الإفصاح أو الاتصال بين المديرين والعاملين أو عمليات الاتصال مع المحامين أو السلطات المختصة.
- لا يترتب على الجمعية وأي من أعضاء مجلس الادارة أو اللجنان أو الإدارة التنفيذية أو العاملين فيها أي مسؤوليةً تجاه التبليغ عنه عند إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية أو تقديم معلومات لها بحسن نية.
- على كل موظف يعمل في الجمعية الالتزام بسرية المعلومات التي يطلع عليها ضمن نطاق أداء واجباته حتى بعد انتهاء مسؤولياته.
  - الاحتفاظ بسجلات الفحص مدة عشر سنوات، وإتاحتها للسلطات المختصة عند الطلب

Issuing Date	10/1/2021	تاريخ الإصدار
Issuing No.	002	رقم الاصدار



#### ٥- الرقابة:

- تخضع الجمعية للإجراءات التي تتخذها الجهات الرقابية في الدولة لأدائها لمهماتها ومنها:
- جمع المعلومات والبيانات من الجمعية وتطبيق الإجراءات الإشراقية المناسبة، بما في ذلك إجراء عمليات الفحص الميداني والمكتبى.
- إلزام الجمعية بتوفير أي معلومة تراها الجهة الرقابية ملائمة للقيام بوظيفة ما والحصول على نسخ للمستندات والملفات أيا كانت طريقة تخزينها وأينما كانت مخزنة.
- إجراء تقييم مخاطر احتمال وقوع غسيل الأموال في الجهات التي تملك الجمعية صلاحية الرقابة عليها.
- إصدار تعليمات أو قواعد أو إرشادات أو أي أدوات أخرى للمؤسسة؛ تنفيذاً لأحكام النظام.
  - التحقق من أن الجمعية تعتمد التدابير المقررة وفقا لأحكام النظام.
- وضع إجراءات النزاهة والملاءمة وتطبيقها على كل من يسعى إلى المشاركة في إدارة الجمعية أو الإشراف عليها أو العمل أو التطوع فيها.

الاحتفاظ بإحصاءات عن التدابير المتخذة والعقوبات المفروضة.

## ٦- التبليغ:

- تلتزم الجمعية بالتبليغ عل كل معاملة يشتبه أن لها علاقة بغسيل الأموال إلى الجهات المختصة بالدولة؛ على أن تكون المعلومات والمستندات والأدلة كافية بها.
- لا يجوز التكمّ بأي حالة اشتباه أو التأخر في التبليغ عنها، بل يجب الإبلاغ عن العمليات المشتبه فيها وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في مكافحة الإرهاب وغسل الأموال ولائحته التنفيذية.

Issuing Date	10/1/2021	تاريخ الإصدار
Issuing No.	002	رقم الإصدار



- يتوجب على الموظف المفوض تبليغ الجهات المختصة فوراً عن أي عملية مشبوهة.
- يجب على الموظف المفوض التبليغ عن العمليات المشتبه فيها بغض النظر عن تعلقها بأمور أخرى.
  - تحرى السرية التامة وعدم أفشاء أمر التبليغ للمشتبه به أو غيره.
  - إرسال تقرير بالعملية المشتبه بها لوحدة التحريات المالية بشكل مباشر.
  - توفير جميع ما يتعلق بالعملية المبلغ عنها من مستندات وبيانات وافية.
  - تقدم الجمعية تقاريرها عن البلاغات عند طلبها من وحدة التحريات والجهات المختصة

#### ٧- العقوبات:

- الجمعية ليست جهة مخولة بإيقاع العقوبات على المتهمين أو المدانين، بل ترفع بهم إلى الجمعية ليست عليها الأنظمة.
- يخضع أي موظف يخل بالاشتراطات وتعليمات مكافحة الإرهاب وغسل الأموال إلى العقوبات المنصوص عليها من قبل الدولة دون أدنى مسؤولية على الجمعية

رئيس مجاس الادارة م. فيصل بن سيف الدين السمنودي

المدير العلم أ. محمد بن على آل رضي

Issuing Date	10/1/2021	تاريخ الإصدار
Issuing No.	002	رقم الإصدار





www.almawaddah.org.sa



